الأمن الجيوطاقوي لبحر قزوين في إستراتجيات الاتحاد الأوروبي وتركيا

سامية بن يحيى* عبد الرّحيم رحموني**

ملخص: تحاول هذه الدراسة رصد أهم الديناميكيات التي يتخذها الأمن الطاقوي، ولاسيّما المتعلّق بالتنافس الدولي، من منطلق أن كل الفاعلين الدوليين وغير الدوليين يسعون وفقًا للسياسة العالمية إلى اكتساب أعلى قدر من مقومات القوة، وهذا ما شكل دافعًا حقيقيًّا للتوجه أكثر نحو المناطق الإستراتيجية، التي تتخذها الفواعل ركيزة أساسية لتعزيز نفوذها واكتساب مقومات قوة جديدة. وفي السياق نفسه فإنه ونظرًا لحساسية الأهمية الجيواقتصادية فإن بحر قزوين يُعَدّ من المناطق الأساسية المنتجة لمصادر الطاقة في العالم، ومن هنا شكّل أهمية جيوطاقوية للفواعل الإقليمية والدولية التي تسعى من خلاله إلى التعزيز أكثر من أمنها الطاقوي، والذي يُعَدّ لب السياسة العالمية القائمة في جزء كبير منها على القوة والمصلحة. إن هذا المكوّن المحوري في المعادلات الأمنية الاقتصادية للفواعل هو أكبر دليل على التشابك والتعقيد اللذين أصبحا السمة البارزة في المسرح الدولي، واللذين عكسا إستراتيجيات الاتحاد الأوروبي وتركيا المتبعة تجاه هذا المسطح المائي.

* باحثة في الإدارة الدولية، الجزائر

** باحث دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، الجزائر

Caspian Sea's GeoEnergy Security in EU and Turkey Strategies

SAMIA BENYAHIA* ABDERRAHIM RAHMOUNI**

ABSTRACT This study attempts to monitor the most important dynamics of energy security, particularly with regard to international competition, In the sense that all international actors and non-State actors, in accordance with world policy, to acquire the highest elements of power. This is a real incentive to move more towards strategic areas, which are taken as a cornerstone for strengthening their influence and acquiring new strengths. In the same context, due to the sensitivity of geo-economic importance, the Caspian Sea is one of the main areas producing energy sources in the world. Thus, the Caspian Sea is one of the main productive areas of the world's energy resources. Their importance lies in the geographical energy of regional and international actors through which it seeks to promote more than its energy security, as the core element of the existing world order is power and profit, which is reflected in the strategies adopted by the European Union regarding the Caspian sea.

* Researcher, Algeria

** Researcher, Algeria

رؤية تركية

2019 - (8/3)

194 - 169

Doi: 10.36360/1560-008-003-010

تمهيد:

شـكّلت منطقة آسـيا الوسـطى منذ العقد الماضي محور الاهتمام العالمـي، إذ مثّلت مصالح إسـتراتيجية للقـوى الإقليمية والدوليـة في بحر قزوين بهدف تأمين الطاقـة، حيث يقرّ العديد مـن المراقبين بأهمية المنطقة، واحتياطياتها الجيوبولتيكيـة الضخمة من مقومات القوة، حتى إن البعض يضع ثروة الطاقة في بحر قزوين على قدم المساواة مع الخليج الفارسي.

ومـن منطلق أن النفط والغاز متغيران فعالان وحاسـمان ومُوجِهـان للاقتصاد العالمي فقد سـعى كل من الاتحـاد الأوروبي وتركيا إلى تعزيز أمنهما الطاقـوي، وبخاصة بعد انهيار الاتحاد السـوفييتي وتراجع النفوذ الروسي في الجمهوريات السـوفيتية السابقة، والذي أدى بدوره إلى فراغ في المنطقة الشاسعة التي كانت تسيطر عليها موسكو في السابق.

ومن هنا برزت الأهمية الجيوسـتراتيجة لآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وأصبح الاندفاع نحو الطاقة في بحر قزوين مجالًا تتنافس فيه مختلف الفواعل وهذا لتحسين مواقفها في النضال مـن أجل تـوازن القـوى الجديد في أوراسـيا، وهو تنافـس جوهـره المنافسـة والبراغماتية على خطوط أنابيب النفط والغاز في المنطقة، التي تربط بين المصالح الاقتصادية والسياسية، إذ تعدّ إسـتراتيجية أمـن الطاقة في الاتحاد الأوروبي عاملًا حاسـمًا للبلدان المنتجـة وبلدان العبور على مدى السـنوات العشر الماضية، بهدف التقليل من الأزمات الروسـية الأوكرانية لعامي 2006 و2009، إضافة إلى الدور الجيوستراتيجي الذي تؤدّيه تركيا في المنطقة بأكملها.

لذلك سـنتناول في هذه الورقة البحثية الأهمية الجيوسياسـية لبحر قزوين بالنسبة إلى تركيا والاتحاد الأوروبي، من خلال فحص السياسات والإستراتيجيات الطاقوية المتبعة لكل منهما، وبناءًا عليه قُسـمت القضية محلّ الدراسة إلى ستة مسـتويات، يبتدئ المستوى الأول بالتعريف أكثـر بمفهوم أمن الطاقة، ويناقش المسـتوى الثاني الأهمية الجيوسياسـية لبحر قزوين، في حين يذهـب المسـتوى الثالـث بعمـق ليناقش الوضـع الجيوسـياسي لـدول المنطقة المنتجـة، مرورًا بالمسـتوى الرابع الذي سـيتناول الحديث أكثر عن قضايا أمن الطاقـة لدول الاتحاد الأوروبي، وصـولًا إلى المسـتوى الخامس الـذي تطرقنا فيه إلى فحص الجغرافيا السياسـية للطاقة في تركيا نحو اسـتقطاب تحالفاتها، وختامًا سندرس مصالح الطاقة المشتركة بين الاتحاد الأوروبيوتركيا في بحر قزوين.

أولًا: أمن الطاقة بين المفهوم والتطبيق

يُعَـدّ مفهـوم أمـن الطاقة من بين المفاهيم الشـائكة والحساسـة، إذ اختلفـت التعريفات في تحديـده حاليًـا عـما كان عليه في الماضي، ففي السـابق كان يعني "تأمين تدفـق النفط"، لكن مع التطـورات في السياسـة العالمية لم يعد هـذا المعنى مناسـبا، فالفهم الدقيق لمفهـوم أمن الطاقـة يتطلب الحديث أكثر عن المفاهيم المرتبطة والمكمّلة له، ومن بين هذه المصطلحات أمن الطاقة-

الأمـن القومـي- الأمن البيئـي- الأمن الاقتصادي وغيرهـا من المفاهيـم ذات الصلة، كفقـر الطاقة وفجوة الطاقة.

ومـن هنـا يعرّفه البنك الدولي في دراسـته الصادرة بعنوان (قضايا أمـن الطاقة) أنه "التأكّد من أن الدول يمكنها أن تنتج وتسـتخدم الطاقة باستدامة وبسعر مناسب، وبما يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقليل الفقر، وتحسـين مسـتوى معيشة الأفراد من خلال تسهيل الدخول لخدمات الطاقة الحديثة".[1]

كما أن لأمن الطاقة ثلاثة مظاهر يُعرّف من خلالها، وهي:[2]

– المظهر الأول والذي يقوم على تقليص أو تحديـد إمكانات التعرض في دولة أو منطقة ما لانقطاع في توافر الطاقة من مصدرها، وهو بعد قصير المدى.

– المظهر الثاني للمفهوم، وهو العمل على تأمين الطاقة على المدى الطويـل بضمان سريان النظـام العالمي للطاقة، وتوافر الكمية المطلوبة منها سـواء كانـت نفطًا أم غازًا أم غيرهما، مع تزايد الطلب.

– وثالث الأبعاد هو العمل على تطوير أشكال استهلاك الطاقة، وترشيده تقنيًا؛ لتقليل الضرر بالبيئة من أجل تنمية متوازنة.

وضمن هذا السياق، وفي ضوء التحولات التي شـهدتها قضيـة الطاقة عالميًا في السنوات الأخـيرة، فـإن قِصر المفهوم على أمن العرض فقط لم يعد ملائمًا، وإنما هناك حاجة محورية لتبنّي منظـور أوسـع في التعامـل مـع المفهوم، ولكن تظـل هناك صعوبـة في التوصـل لتعريف محدّد

شكّلت منطقة آسيا الوسطى منذ العقد الماضي محور الاهتمام العالمي إذ مثّلت مصالح إستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية في بحر قزوين بهدف تأمين الطاقة حيث يقرّ العديد من المراقبين بأهمية المنطقة واحتياطياتها الجيوبولتيكية الضخمة من مقومات القوة

للمفهوم، وذلك في ظل تباين مدلول المفهوم ما بين الدول المصدِّرة والمستوردة لمصادر الطاقة.

إضافة إلى تباين ذلك المدلول ما بين دولة وأخرى داخل كل مجموعة، ينبغي التأكيد أن مفهوم أمن الطاقة أوسع من مجرد قصره على ضمان أمن العرض، وأن تحقيق أمن الطاقة يتطلب التعاون ما بين الدول المنتجة والمستهلكة لمصادر الطاقة، والتعامل مع قضية الطاقة من منظور اقتصادي بعيدًا عن الاعتبارات الأمنية بما يضمن المصادر الكافية والآمنة من الطاقة للدول المستوردة، وضمان سيطرة الدول على مصادرها القومية للطاقة، بما يمكّنها من تحقيق مكانة دولية وإقليمية أفضل، بما يتوازى مع ما تمتلكه من مصادر للطاقة.[3]

ثانيًا: وضع بحر قزوين ضمن المعادلة الجيوسياسية العالمية

مع ظهور خمس دول ساحلية نتيجة تفكّك الاتحاد السوفييتي في عام 1991، أصبح لبحر قزوين أولوية محورية لبعض الفواعل التي تسعى لامتلاك أعلى قدر من مقومات القوة، على اعتبار أنه يحتوي على واحدة من أكبر احتياطيات النفط والغاز غير المستغلة في العالم، إذ كان هناك تحديان رئيسان يجب التغلب عليهما من أجل استغلال هذه الاحتياطيات بشكل كامل، وهما:[4]

1. التقييم الدقيق لموارد الحوض.
2. الصراع الجيوسياسي بين القوى الإقليمية والدولية الرئيسة.

تجدر الإشارة إلى أنه وبامتداد يصل إلى 1300كم من الشمال إلى الجنوب و300كم من الغرب إلى الشرق، وبمساحة تصل إلى حوالي 400000كم2 يُعدّ بحر قزوين أكبر بحر مغلق، وهنا يمكن القول: إن القانون الدولي للبحار يعرف البحر المغلق على أنه "خليج أو حوض أو بحر تحيط به دولتان أو أكثر، ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق، أو يتألف كليًّا، أو أساسًا من البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليّتين أو أكثر"، كما يتألف من ثلاثة أحواض محورية:

- الأول في الشمال لا يتجاوز عمقه 100 متر.
- الثاني في الوسط ويتراوح عمقه بين 500 و800 متر.
- القسم الجنوبي يصل عمقه إلى 1000 متر.

ويقع بحر قزوين في منطقة جيوإستراتيجيّة مهمّة، فمن ناحية هو مجاور لآسيا الوسطى طاجكستان- أوزباكستان والقوقاز عبر أذربيجان، ومن ناحية أخرى هو على مقربة من منطقة الخليج الفارسي، حيث لا تفصله عنه سوى إيران، إضافة إلى قربه من تركيا.[5]

إن لهذه المنطقة –بحر قزوين– قيمة سياسية تفوق قيمتها النفطية، حيث تتكون بذاتها من خمس دول ساحلية، هي: روسيا وإيران وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، إضافة إلى أوزبكستان، وجورجيا، وأرمينيا قبل تفكك الاتحاد السوفييتي. لنقل إذن: اكتُشِفت احتياطيات نفطية بحرية كبيرة في أذربيجان، وكذلك في حقل تنجيز على الشاطئ في كازاخستان، ومع ذلك فإن عدم توفر التكنولوجيا والموارد الكافية لم يسمح للاتحاد السوفيتي آنذاك باستغلال هذه الثروات الجديدة. [6]

وعلى الرغم من أنه لا يمكن مقارنة هذه الأرقام مع أرقام الاحتياطات الموجودة في الخليج الفارسي إلا أنها تُعَدّ أساسية ومحورية، خصوصًا أن الدول المستوردة غالبًا ما تسعى إلى تنويع مصادر وارداتها، ومن الواضح واستنادًا إلى الأرقام فإن بحر قزوين لا يعدّ بأي حال من الأحوال بديلًا عن احتياطات الخليج الفارسي، غير أنه من ناحية ثانية يُعَدّ أحد المصادر المهمة لتزويد الأسواق العالمية. [7]

الخريطة رقم1 : تمثل خريطة البلدان المجاورة لبحر قزوين، 2006 [8]

ثالثًا: الوضع الجيوسياسي لدول المنطقة المنتجة

1. روسيا:

تهيمن روسيا على البحر وبدرجة أقل منها إيران، حيث لا تحافظ روسيا على الوجود البحري الأضخم والأكثر تطورًا في نفس الوقت على بحر قزوين فحسب، بل تستفيد أيضًا من ميزة جيوسياسية هي نفوذها المهيمن على العديد من المنظمات الإقليمية؛ لإلزام جيرانها

في بحر قزوين بعلاقات خاصة مع موسكو سياسيًّا واقتصاديًّا، في غضون ذلك استخدمت إيران أسطولها للتدخل في عمليات استكشاف الطاقة لجيرانها، مثل أذربيجان؛ لتعزيز موقفها وسط الخصوم الإقليميين، وعلى اعتبار أن إيران وروسيا قد تكون لهما أولويات متفاوتة في بحر قزوين إلا أنهما مرتبطان باتفاقيات مشتركة لخطوط أنابيب إضافية إلى أوروبا، ورغبةً في منع انتشار النفوذ الغربي في المنطقة، ونتيجة لذلك أدّى تدخل روسيا في صادرات الطاقة إلى أوروبا إلى تعزيز الشراكة الوثيقة بين كازاخستان وتركمانستان اللتين تشكلان مجتمِعةً الساحل الشرقي الكامل لبحر قزوين.[9]

على هذا الأساس ومع الارتفاع الكبير في الطلب على الغاز في أوروبا أصبح من المهمّ البحث عن خيارات بديلة للحصول على الغاز الطبيعي، حيث تشكّل احتياطات الغاز في بحر قزوين خيارًا مناسبًا في هذا الإطار، ومن هنا أخذت الدول الأوروبية في البحث عن خيارات بديلة لنقل الغاز من قزوين إلى أوروبا، وفي مقابل ذلك تسعى روسيا إلى تغطية الارتفاع في حجم الطلب عبر احتياطاتها، أو عبر الغاز من تركمانستان-أوزبكستان-كازاخستان، خصوصًا أن هذه الدول لا تملك خيارات أخرى لنقل إنتاجها إلى الأسواق العالمية.[10]

إن موارد النفط والغاز الصخمة في بحر قزوين مهمة لازدهار أوربا وأمن طاقتها. تدرك روسيا هذه الحقيقة وتحاول السيطرة على موارد الطاقة من خلال احتكار أكثر من 80٪ من خطوط الأنابيب الموجودة حاليا لتصريف النفط من بحر قزوين، حيث أن هناك ثلاثة خطوط أنابيب تربط بين بحر قزوين والبحر الأسود، واحد من جورجيا والآخران من روسيا.[11]

تجدر الإشارة إلى أن بحر قزوين كان هدفًا رئيسًا لروسيا منذ ثلاثمئة عام إلى اليوم، لكن هذا المسطح المائي الجيوبولتيكي لم يعد بحيرة روسية بظهور سكان أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان إضافة إلى إيران الموجودة، وهو ما يضعف من سيطرة روسيا في هذا المجال، إذ تمتلك منطقة أستراخان حقل غاز كبير اُكتُشِف منذ عشرين عامًا، ومنذ ذلك الحين جرى استغلاله، لكن الفائدة الاقتصادية الرئيسة للمنطقة تكمن في نظام أنابيب الغاز الذي جرى تطويره في الماضي لإجلاء الإنتاج إلى مناطق بحر قزوين وآسيا الوسطى.

وفي ظل هذه الظروف يُعد بحر قزوين نقطة استفهام لمستقبل لروسيا الجديدة من جانب مزدوج بنفس القدر من الأهمية: الجانب الأول هو الجانب الاقتصادي لمنطقة مرور المواد الهيدروكربونية التي يجري استغلالها في منطقة قزوين، والجانب الثاني هو الجانب الإستراتيجي الجغرافي بتشجيع من مختلف الجهات الفاعلة: تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث جرت مواجهتها من قبل الإرادة الروسية للحفاظ على نفوذها في المنطقة، مع احتواء كل من ضغط الناتو والدفع الإسلامي.[12]

ونظرًا لوجود روسيا الطويل في المنطقة وما وراء الرهانات الاقتصادية البحتة، فإن لديها عُمقًا إستراتيجيًّا يستند إلى عاملين يمكن أن تستخدمهما في أي وقت، يتعلقان بقضايا وطنية، وقضايا اجتماعية وهذا في كل مكان في منطقة قزوين، حيث تسيطر موسكو على مراكز التوتر

التي يمكن أن تنطلق وتطفئ وتعدّل وتتحكم في الوقت نفسه في متغير الأمن بحد ذاته، ومن ثَمّ في الاستثمارات الأجنبية، فالصراع الأبخازي أو أوسيتيا، كاراباخ أو قضايا الحدود، أو القضايا الكردية أو الأفغانية كلها عوامل تعتمد عليها الإمبريالية الروسية الجديدة التي ستحافظ في المستقبل على أعلى قدر من السيطرة على المحيط الخارجي جنوب إمبراطوريتها السابقة.[13]

إن موارد النفط والغاز الصخمة في بحر قزوين مهمة لازدهار أوربا وأمن طاقتها. تدرك روسيا هذه الحقيقة وتحاول السيطرة على موارد الطاقة من خلال احتكار أكثر من 80% من خطوط الأنابيب الموجودة حاليا لتصريف النفط من بحر قزوين

وعلى المستوى الاجتماعي، فإن تنظيم المجتمعات غير المتكافئة للغاية، وبخاصة المحرومة من الطبقات الوسطى، حيث يكون تركيز الثروة ككل لمصلحة الأقلية في السلطة الحاكمة، وعلى الرغم من التطور الظاهر للمدن، فإن هذه المجتمعات ما بعد السوفييتية والتي كانت بأكملها قطاعات بروليتارية يمكن أن تشهد اضرابا بسبب سقوط الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

وهكذا؛ فإن قضية قزوين بالنسبة لروسيا تتجاوز القضية الاقتصادية، إنها في الواقع تتعلق بمصير مركزها بوصفها قوة عظمى للقرن الحادي والعشرين، فإذا كانت موسكو تجيد طريقة الحفاظ على نفوذها على القوقاز، وبحر قزوين والبحر الأسود وآسيا الوسطى مع احترام استقلال الدول الجديدة، فسوف تحقق لا محالة مرحلة ما بعد الاستعمار وما بعد السوفييتي.

2. إيران:

من حيث الطاقة، لا يمثل بحر قزوين قضية أساسية لإيران؛ لأن معظم مخزونات النفط والغاز في إيران تقع في الجنوب، بالقرب من الخليج، ومن ناحية أخرى؛ فإن البلد لديه مصلحة كبيرة بوصفه منطقة عبور للإنتاجات المختلفة للبلدان الأخرى المشاطئة الأكثر عزلة، وعلى هذا النحو تشكل إيران وزنًا كبيرًا في مختلف مشروعات الطاقة، وفاعلًا محتملًا في عملية إخلاء الموارد في بحر قزوين، ومرتبطة دبلوماسيًّا ارتباطًا وثيقًا بروسيا، إذ ستواصل إيران فرض نفسها على الساحة الإقليمية بسبب ضعف العراق ولكونها تشكل ممرا إلى المنطقة، واعتبارها ممرا إلى المنطقة، إلا أنه وعلى الرغم من التنافس الشيعي السني فإن إيران ستكون قادرة على تهديد المصالح الأمريكية وتعطيل اللعبة الروسية.[14]

ومن المعروف أنّ إيران تمتلك رابع أكبر احتياطي نفطي في العالم، يقدر بنحو 27 ٪ من الاحتياطي العالمي مما يجعلها مصدرًا جذابًا لإمداد السوق الأوروبية، تجدر الإشارة هنا إلى أن إيران كانت تحت العقوبات منذ عام 2006 لكنها رُفعت في عام 2016 بعد امتثالها لالتزامات الاتفاقية النووية الإيرانية المعروفة رسميًّا باسم الخطة الشاملة المشتركة العمل (JCPOA)، وبفضل رفعها كان من المتوقع أن تُحقق إيران قوة كبيرة لدخولها في السوق العالمية

للهيدروكربونات، ومن ثَمّ فقد استعادت وضعها بوصفها واحدة من أكبر دول الطاقة المنتجة في منظمة البلدان المصدرة للنفط OPEC.[15]

فإن إيران في 2018 كانت تصدر ما يقرب من 2 مليون برميل من النفط الخام يوميا، وبين 600 ألف إلى700 ألف برميل يوميًّا من المكثّفات التي تتدفق أكثر من محطة نفط الخارج في جنوب البلاد، ولديها على الأقل من الناحية النظرية القدرة على ثلاثة أضعاف هذا العدد في الصادرات، ومع ذلك تبقى إمكانات الطاقة محدودة بسبب حصص الأوبك التي تضع سقفًا على مقدار ما تُصدره إيران من الإنتاج وتبيعه في سوق النفط العالمية، وبسبب نقص مزمن للاستثمار في قطاع الطاقة لديها، رغم اهتمام اللاعبين الدوليين وغير الدوليين.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فإن إيران تُصدّر حاليًّا كميات محدودة إلى جيرانها المباشرين: تركيا والعراق، ولديها القدرة على زيادة حجمها بشكل كبير، والتي ستقوم بها طهران نحو وجهات تصدير جديدة ولاسيّما في الاتحاد الأوروبي بحسب مراجعات الأعمال لاستكشاف الغاز، وتطويره للبلدان الخمسة الأولى في العالم، والتي لديها أعلى احتياطي للغاز الطبيعي بتاريخ 21 تموز (يوليو) 2017، وهنا نشير إلى أن هذه التوقعات قد عرقلتها العقوبات الدولية وكذلك الصعوبات التقنية والمالية.[16]

من حيث الطاقة لا يمثل بحر قزوين قضية أساسية لإيران لأن معظم مخزونات النفط والغاز في إيران تقع في الجنوب بالقرب من الخليج ومن ناحية أخرى فإن البلد لديه مصلحة كبيرة بوصفه منطقة عبور للإنتاجات المختلفة للبلدان الأخرى المشاطئة الأكثر عزلة

3. كازاخستان:

كازاخستان دولة مستقلة منذ 1991، ولديها خاصية ربط روسيا بالصين، يسكنها الروس على نطاق واسع وبخاصة في المنطقة التي تهتّم بها، تقع في غرب حقول النفط على الحدود مع بحر قزوين، وتستخدم البلاد شبكة الإخلاء الروسية التي تمر عبر سامارا وأستراخان باتجاه البحر الأسود.

ومع ذلك؛ فإن العديد من المسارات المحتملة يمكن أن تهدد وحدة الدولة المقسمة جغرافيًّا واثنيًّا، ويهدف المسار الإيراني عبر تركمانستان للوصول إلى الخليج أو تركيا، والاحتمال الآخر هو المرور عبر تركمانستان أو أفغانستان للوصول إلى باكستان، ومن هناك إلى أسواق جنوب شرق آسيا، وبما أن استقلال عام 1991 أدى إلى الاعتراف بالانقسامات السابقة في حدود القانون الدولي فإن مستقبل كازاخستان لا يزال غير مؤكد ومخاطر التقسيم حقيقية، ومع ذلك تظل البلاد هي الأكثر ولاءًا لموسكو في المنطقة.[17]

تمتلك كازاخستان احتياطيا كبيرا من النفط يقدر ب30 مليار برميل عام 2015، وتفتخر بأنها تملك أكبر اقتصاد في آسيا الوسطى، إذ شكّل خط باكو-تبليسي-جيهان فرصة لها لتصدير نفطها إلى الأسواق الأوروبيّة، خصوصًا مع الارتفاع الملحوظ في حجم إنتاجها من

النّفط،الـذي تجاوز 3 مليون برميـل يوميًّا عام 2015، كما أن هناك خط كازاخسـتان–الصين الّـذي بُنِـي عـلى ثلاث مراحل في بداية عـام 2003 وانتهى في عام 2009، وهو يصل أتاسـو وسط كازاخستان بشمال غرب سينكجيانغ.[18]

4. تركمانستان:

تحتفـظ تركمنسـتان باحتياطيات هائلة مـن النفط، وبخاصة الغاز الـذي يمكن أن يجعلها "كويت آسيا الوسطى"، لكن مشكلة الانفتاح في دول بحر قزوين أكثر أهمية من الانفتاح في أيّ دولة أخرى، إذ إن هناك خمسة احتمالات كبيرة مفتوحة أمامها، بعضها به متغيرات محورية، وكلها تحمل عواقب جيوسياسية:[19]

– طريق Transcaspian تحت الماء، يربط تركمنباتشي مع باكو .

– الطريـق الروسـية للاتصال بشـبكة كازاخسـتانية، ومن ثَمّ النظام الـروسي إلى البحر الأسود.

– الطريق الباكستاني عبر أفغانستان المؤدي إلى المحيط الهندي نحو السوق الهندي.

– الطريق الصيني عبر أوزبكستان وسين–كيانج: يستهدف السوق اليابانية.

– الطريـق الإيـراني: السـماح إما بالوصـول إلى الخليج وإمّـا إلى تركيـا والبحر الأبيض المتوسط.

ومن ثَمّ يُترجم هذا التطلع إلى أن تصبح تركمانسـتان مركز الثقل في آسـيا الوسـطى وعلى حدود بحر قزوين؛ لتظل مرتبطة إلى حد كبير بحالة العلاقات مع جيرانها كازاخستان وإيران، لكنها في الوقت نفسـه لها علاقات سـيئة مع أوزبكسـتان وأذربيجان، وتريد أيضًا الحفاظ على علاقات جيدة مع موسـكو، إذ سـوف تكون تركمانسـتان دولة رئيسة على أي حال حالما لم تجد نفسـها متورطة باعتبارها فاعلًا غير مبـاشر في التنافس الروسي–الأمريكي، ويمكنها أن تأمل في نهاية المطاف أن تصبح كويت آسيا الوسطى، وهو الهدف الذي تطمح له.[20]

من الجدير بالذكر هنا أن تركمانستان تبوأت المرتبة السادسة عالميًّا من حيث احتياطي الغاز عـام 2015، وعلى الرغم من إعلان حسـن النوايا من جانـب جميع أصحاب المصلحة لإحياء مـشروع الخـط الجنوبي، فإنـه لا يزال موضـع الكثير من الجـدل، وفي أيار (مايـو) 2013 بعد اجتماع مع الرئيس التركمانسـتاني في العاصمة التركمانسـتانية، أعلن الرئيس التركي آنذاك عبد الله غول: "لقد ناقشنا هذه القضايا، ووقّعنا اتفاقًا لجلب موارد الطاقة التركمانستاني إلى أوروبا عبر تركيا"، ووفقًا للمسـؤولين الأتراك وافقت تركمانسـتان على الارتباط مع خط TANAP لتزويـد الأسـواق الأوروبيـة والتركيـة، لـترد بذلـك أذربيجان عـلى هذا الإعـلان من خلال الاعتراف بالدعم السـياسي والاقتصادي لبرنامج التعاون الفني، ونقل الغاز التركمانستاني إلى أوروبا.[21]

ومع ذلك، فإن توقيع عقود طويلة الأجل مع الصين تنطوي على كميات كبيرة من الغاز يحدّ بشكل كبير من قدرة تركمانستان على تصدير كميات إضافية من الغاز إلى أوروبا في السنوات القادمة من دون استثمارات كبيرة في تطوير الغاز -الودائع الجديدة-، إضافة إلى ذلك؛ فإن أذربيجان التي تدعم رسميًّا برنامج التعاون الفني تنوي أوّلًا ضمان تصدير إنتاجها المحلي الذي سيزداد في السنوات القادمة مع تطوير مشروعات جديدة، قبل أن تصبح دولة عبور لموارد جيرانها في آسيا الوسطى، وثانيًا بشأن النزاعات تنوي تعيينَ المناطق الاقتصادية الخالصة بين الدول المطلّة على بحر قزوين والنفوذ السياسي والاقتصادي لروسيا في الجمهوريات السابقة في آسيا الوسطى. [22]

حيث لا يمكن إنكار أن تركمانستان لديها احتياطيات غازية تعدّ من بين أهم الاحتياطيات في العالم، وقد أعربت عن استعدادها لبيع كميات كبيرة من الغاز حتى عام 2020، رغم أن وضع بحر قزوين القانوني موضع نزاع، وهو ما فهمه التركمانستانيون من أنه لا يمكن فجأة استقطاب 15 مليار دولار ووضع البنية التحتية اللازمة لاستيراد الغاز في غضون ثلاث سنوات على الأكثر، وحتى تؤدّي دور الميسِّر يجب عليها تغطية المخاطر الاقتصادية والمالية من قبل مظلة سياسية قوية تنقصها الآن، ومن جانب الجدوى الاقتصادية لهذه الصادرات المحتملة إلى الاتحاد الأوروبي هل سيكون الغاز التركمانستاني منافسًا بمجرد وصوله إلى الاتحاد؟ من الواضح أن النقل سيكون حاسمًا، ولكن ليس معروفًا حتى الآن، تمامًا كما سيكون مستقبل أسواق الغاز الأوروبية،وأخيرًا مشكلة التنسيق بين بناء خط أنابيب الغاز عبر بحر قزوين وإقامة قدرة عبور إضافية عبر جنوب القوقاز. [23]

5. أذربيجان:

أذربيجان بلد يعاني أكثر الأوضاع حساسية بوصفه منتجا للنفط منذ نهاية القرن الماضي، إذ يلاحظ انخفاض إنتاجه بانتظام؛ بسبب تدهور البنى التحتية العاملة، ومع ذلك؛ فإن احتياطاته واعدة بشرط المشاركة الأجنبية في تطويرها، والتي تسعى موسكو إلى الحدّ منها.

علاوة على ذلك؛ فهو يعارض جيرانه فيما يتعلق بمسألة وضع بحر قزوين ولاسيما تركمانستان ، وتسعى أذربيجان إلى الاقتراب من تركيا، وبشكل غير مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية.

في المقابل؛ تسعى أذربيجان إلى الابتعاد عن روسيا؛ ولهذا السبب تحافظ موسكو على صراع كاراباخ بالاعتماد على إيران، في نهاية المطاف تحتاج أذربيجان إلى الغربيين لتعزيز ثروتها النفطية، مما قد يجعل روسيا تسمح لبعض شركات النفط الغربية بترقية الأجهزة الإنتاجية للبلاد، وبخاصة إذا كان الإنتاج يجب أن يمر عبر أراضيها، لكن جغرافيًّا لا ترغب روسيا في ترك أذربيجان تسقط في معسكر الغرب. [24]

تعـدّ أذربيجـان العمـود المركزي للممرّ الجنوبي، فهـي تزيد الغاز الذي تنتجـه انطلاقًا من ثلاثة أهداف رئيسة:

– تعزيز أهميتها الإقليمية وأخذ موقف رئيس في مواجهة الاتحاد الأوروبي.

– ضمان دخل آمن عن طريق بيع الغاز بأفضل الأسعار.

– عدم الاعتماد على مشتر واحد، ولا على تركيا فقط للعبور.

لكن السـلطات الأذربيجانيـة لن تذهب إلى حد المخاطرة بخسـارة الإيرادات، أو تُعرِض إنتاجها للغاز للخطر إذا ثبت أن مشروع Nabucco غير مؤكد أو باهظ الثمن. [25]

رابعًا: إستراتيجية أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي

عـلى مدى السـنوات العـشر الماضية كان موضوع الطاقة يشـكل حجر الزاوية لسياسـات الاتحـاد الأوروبي، حيث يضعها حلف الناتو NATO في قمة أجندته السياسـية كما صرح في عام 2014 الأمين العام للناتو راسموسن قائلًا: "أصبحت الطاقة قضية إستراتيجية حقيقية مـع العديـد من الآثار عـلى الحلفاء والأمـن".[26] وبعد انهيـار الاتحاد السـوفييتي رأى الاتحاد الأوروبي أن دول بحـر قزويـن هـي المصدر الرئيـس للتنويع في كل من النفط والغاز بحسـب تقريـر وكالة الطاقة الدولية ضمن إطار مراجعة الطاقة الإسـتراتيجية الثانية للاتحاد الأوروبي 2008، حيـث كان يُنظر إلى هذه المنطقـة على أنها حلّ موثوق لتقليل اعتماد أوروبا على منظمة

أوبك وروسيا، فخيار تنويع إمدادات الاتحاد الأوروبي من غاز آسيا الوسطى وبشكل رئيس تركمانستان وكازاخستان له ما يُسوّغه بحجم احتياطيات الغاز في هذه المنطقة، والتي رغم أنها لا تزال ضعيفة التقييم فإنها تكفي التصدير إلى أوروبا على مستويات عالية.[27]

في أيار (مايو) 2014، قامت المفوضية الأوروبية بإعداد تقرير مخصص لإستراتيجية المستوى الأوروبي لضمان أمن الطاقة في البلدان الأعضاء، حيث يستورد الاتحاد الأوروبي حوالي 53٪ من الطاقة التي يستهلكها، وفي عام 2013 بلغت واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز من روسيا 39 ٪ بحسب تقرير المفوضية الأوروبية السابق، وكانت لتصاعد التوترات حول الأزمة الأوكرانية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا، والزيادة في العقوبات الاقتصادية إلى قطاع الطاقة الروسي تخفيضات فيما يتعلق بإمداداتها المستقبلية.

لذلك اقترحت المفوضية خطة عمل لضمان أمن الطاقة لديها ciency مع مراعاة الترابط بين الدول في تعزيز آليات الطوارئ، والتضامن بين البلدان الأعضاء، وحماية البنية التحتية الحيوية لتأسيس سوق داخلية فعّالة، والحدّ من الطلب على الطاقة، وفي المقابل؛ زيادة إنتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي، ومواصلة تطوير تقنيات جديدة في تنويع مصادر التوريد الخارجية والبنية التحتية ذات الصلة، وتحسين تنسيق سياسات الطاقة الوطنية، والتحدث عن الصوت الوحيد على الساحة الدولية في سياسة الطاقة.[28]

أذربيجان بلد يعاني أكثر الأوضاع حساسية بوصفه منتجا للنفط منذ نهاية القرن الماضي إذ يلاحظ انخفاض إنتاجه بانتظام بسبب تدهور البنى التحتية العاملة ومع ذلك فإن احتياطاته واعدة بشرط المشاركة الأجنبية في تطويرها والتي تسعى موسكو إلى الحدّ منها

قررت اللجنة تمويل هذه السياسة الطموحة للطاقة في أيلول (سبتمبر) 2013، واعتمدت قائمة من 248 مشروعا من مشروعات الاهتمام المشترك (PIC) لتحسين البنية التحتية للطاقة عبر أوروبا مع ميزانية 5.8 مليار يورو للفترة من 2014 إلى 2020. بشكل عام 27 من هذه المشروعات تتصل بنقل الغاز بما في ذلك SCPX و TANAP وامتدادات في أوروبا الشرقية، وتمثل وحدها 17مليار يورو تقريبًا، وهو مبلغ أكبر بثلاث مرات من الميزانية الإجمالية المخصّصة PIC، وفي ضوء الأزمة الاقتصادية الحالية في دول الاتحاد قد يتساءل المرء: كيف وبواسطة من تموّل هذه المشروعات؟.

بحسب تقرير المفوضية الأوروبية حول الإستراتيجية التي سيجري تبنيها تكمن الأهمية في تنويع المصادر وطرق التوريد؛ لأن الواردات تمثّل حوالي 70 ٪ من الغاز المستهلك في الاتحاد الأوروبي، لذلك يجب ألا تقتصر سياسة الاتحاد الأوروبي على تعزيز علاقاته مع الموردين الحاليين فقط، ولكن لتمهيد الطريق للإمدادات من مصادر جديدة أيضًا، مثل إنشاء الممرّ الجنوبي، والمشروعات ذات الاهتمام.[29]

في هذا الصدد تعد هذه العناصر السالفة الذكر مهمّة؛ لأنّها تشكل المعالم الرئيسة للإمدادات من منطقة بحر قزوين، حيث من الضروري إجراء سياسة تجارية ديناميكية في هذا المجال

بالمنطقـة لضمان الوصول إلى السـوق لوضع البنيـة التحتية، ولكن أيضًا الأخـذ بعين الاعتبار العوامـل الحاسـمة التي تعتمد عليهـا الصلاحية للوصـول إلى أحجام الصـادرات الكافية في المرحلة الأولى، حيث من المتوقع بحلول عام 2020 الوصول إلى 10 مليار متر مكعب، علاوة على ذلك؛ يمكن أن تستقبل تركيا للسوق الأوروبية ما يصل إلى 25 مليار متر مكعب في السنة الواحدة.[30]

وعـلى المـدى الطويل هنـاك دول أخرى مثل تركمانسـتان والعراق وإيـران يمكن لها أيضا تقديـم إسـهام كبـير في تطوير الممرّ الجنوبي، وسـيكون مـن الضروري اعتماد سياسـة خارجية متماسـكة وموجهة نحو أمن الطاقة الذي يراه الاتحاد الأوروبي، بحيث لا يُثير القلق لا للدول الأعضاء فحسـب، بل حتى للدول المنتجة أيضًا، مثل أذربيجان وتركمانستان والعراق وإيران وتركيا بلد العبور الرئيس بوصفه واحدًا من اللاعبين الإستراتيجيين في هذا الممر، وهو مرصد متميـز لتحليل تأثير الأزمات الجيوسياسـية الحالية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسـط حول أمن الطاقة في المنطقة.[31]

إن إسـتراتيجية أمـن الطاقـة التي كشـفت عنهـا المفوضيـة الأوروبية منـذ 2014 في إطار مشروع اتحاد الطاقة تفسح المجال لمشروعات البنية التحتية الرئيسة للنقل أو تخزين الغاز،بما في ذلك عدد لا يُحصَى من المشروعات لإنشـاء أو توسـيع محطاتLNG. سـيكون الهدف الأخير هو اسـتيعاب واردات الغاز الطبيعي المسال من قطر، ومن أستراليا أو الولايات المتحدةأيضًا، وهذا يعني في كثير من الحالات الغاز الصخري أو الغاز غير التقليدي، كل ذلك تحت مسمى تعزيز المنافسة، وبخاصة لحماية الاتحاد من المخاطر الجيوسياسية التي يمثلها مورّد الغاز الرئيس الحالي روسيابالنسبة للمنظمات غير الحكومية، فهذه الأموال لن تُستثمَر في عملية انتقال الطاقة فقط ، بل سوف يكفل أمن الطاقة لأوربا لعدة عقود أخرى.[32]

دعـت المفوضية الأوروبيـة أيضًا إلى حق الجماعة للتدقيق في عقود الغاز التي تمنحها الدول الأعضاء بوصف ذلك جزءًا من إستراتيجيتها لأمن الطاقة؛ لضمان الامتثال لقانون المنافسة في الاتحاد الأوروبي، وهذا الحكم مرة أخرى يستهدف روسيا التي تعتمد عليها العديد من الدول الأوروبية لإمدادها بالغاز ٪100 ، مثل فنلندا ولاتفيا وليتوانيا وإسـتونيا وسلوفاكيا وإسبانيا وبلغاريا، حيث كانت اللجنة قد اسـتخدمت بالفعل هذا النمط من الهجوم لإجهاض ساوث سـتريم مشروع خط أنابيب الغاز لشركة جازبروم الروسية العملاقة مع EDF عبر بلغاريا في عام 2014.

ومن عجيب المفارقات أن روسـيا يمكن أن تسـتفيد من التركيـز الأوروبي على الغاز حتى من أذربيجان، علاوة على ذلك يمكن الإشارة إلى أن المنظمات غير الحكومية مثل كونسورتيوم شـاه دينيز، تضم ضمن قائمة المسـاهمين شركة روسـية أخـرى قريبة جدًّا مـن الكرملين، وفي الوقت نفسـه تواصل غازبـروم الدفع باتجاه مشروع تمديد خط أنابيب نورد سـتريم بدعم من ألمانيا، وشركائها الأوروبيين إنجي وشل وإيوان وباسيف. [33]

كـما أعادت شركـة الغاز الروسـية العملاقة إطلاق مـشروع خط أنابيب الغـاز عبر البحر الأدرياتيكي بالشراكة مع EDF عبر فرعها الإيطالي إديسون، كل هذه المشروعات في غازبروم لها شيء واحد مشـترك؛ فهي تهدف إلى تجاوز أوكرانيا التي لا تزال اليوم الطريق الرئيس للغاز الـروسي إلى أوروبا، ولا يبدو أن الإسـتراتيجية الحالية للاتحاد الأوروبي كافية بالفعل للضغط على روسـيا، من ناحية أخرى؛ إنها فرصة ضائعة أخرى لتجسـيد مسار جيوسياسي آخر سواء من حيث تعزيز الديمقراطية، أم الاعتماد على الوقود الأحفوري.[34]

خامسًا: الجغرافيا السياسية للطاقة في تركيا: نحو استقطاب تحالفاتها

تُعَدّ تركيا لاعبًا محوريًّا على سـاحة بحر قزوين وآسـيا الوسـطى بشـكل عام، وعلى الرغم مـن عدم إطلالها على هذا البحر، إلا أن السياسـة التركية في المنطقـة تنطلق من نقطتين: الأولى تتمثل في الروابط التاريخية والثانية تتمثل في المصالح الاقتصادية، ومن البداية سـعت تركيا إلى الاسـتفادة مـن الصلات التـي تجمعها بعدد من دول المنطقة التي تشـترك معهـا بروابط عرقية وتاريخيـة، وذلك في محاولة لجعـل المنطقة ضمن دائرة نفوذها بدعم أمريكي برز خصوصًا بعد 11 سـبتمبر، عـبر الترويج لما اصطلح على تسـميته بالنموذج التركي القائـم على الديمقراطية والعلمانية والنظام الاقتصادي الرأسـمالي، الذي سـعت الولايات المتحـدة إلى تطبيقه على عدد من دول حوض قزوين.[35]

أما من الناحية الاقتصادية فإن بحر قزوين يشـكّل فرصة مهمّة لتركيا لما تملكه هذه المنطقة مـن إمكانات، خصوصًا في مجال الطاقة، فمن جهـة تبدو تركيا في ظل نمو اقتصادها في حاجة إلى مصـادر الطاقة، الذي يشـكل من خلاله بحـر قزوين فرصة كبيرة أمامهـا، ومن جهة ثانية فإن تركيا تريد أن تتحول إلى ممرّ أساسي لمصادر الطاقة القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى والمتجهة إلى أوروبا عبر سلسـلة من الأنابيب قد تجعلها فاعلًا أساسـيًّا في هذه المجال، وفي هذا السياق فإن مشروع باكو–جيهان يعطي أنقرة ميزة جيوبوليتيكيّة كبيرة وميزة اقتصاديّة إضافية متمثلة بعوائد نقل النفط عبر أراضيها.[36]

أما بالنظر إلى دول بحر قزوين الأخرى وبالتحديد كل من أذربيجان وتركمانستان فإن خط باكو– تبليسي–جيهان شـكل نقطة تحول كبيرة في طريق تحولها إلى مصدرين أساسيين للطاقة، فبالنسـبة إلى أذربيجـان يشـكل نجاحهـا في تصدير الطاقـة إلى أوروبا من دون المرور بروسـيا امتيـازًا؛ لأن جـلّ الخطوط السـابقة كانـت توصل معظم نفـط بحر قزويـن إلى مرافئ جنوب أوروبا،ومن ثَمّ إلزامية مرورها بـالبوسفور، و مع بناء خط باكو– تبليسي– جيهان يُنقَل النفط مـن باكـو إلى البحر المتوسـط عبر مرفأ جيهان، ومـن ثَمّ فإنّ تجنب ازدحام البوسـفور لا يعني دخولًا أسـهل وأسرع إلى الأسـواق الأوروبيّة، وستكون هناك حصة لخط باكو–سوبسا الذي سـيصل إلى أوكرانيـا ورومانيا، ومنها إلى الاتحـاد الأوروبي بعد وصله بخط أوديسـا–برودي الأوكراني، الذي سيجري توسيعه من أجل استقبال هذه الكميات.[37]

وبسبب موقعها الجغرافي لا يمكن لتركيا الهروب من دورها بوصفها منصة للأمن والطاقة، إذ ومنذ عام 1952 أدّت تركيا دورًا قياديًّا في تثبيت الجناح الجنوبي لأوروبا، حيث كانت ولا تزال هناك مخاطر وتحديات أمنية كبيرة، لذلك تُعَدّ تركيا مركزًا إستراتيجيًّا يؤدّي بالفعل دورًا مهمًّا في الدعم اللوجستي منذ بداية الحرب في العراق عام 2003، ووصول الديمقراطية والشفافية والثقة والتعاون الأوروبي في الدول الأعضاء الجديدة، ومن هنا طوّر حلف الناتو والاتحاد الأوروبي بالفعل الأبعاد الأمنية في المنطقة الأوروبية الأطلسية بـ26 عضوًا و27 دولة شريكة في عام 2006، واعترف توجيه السياسة العالمية بدور الاتحاد الأوروبي في الأمن الدولي، إلا أنه وعلى الرغم من تكثيف العلاقات لا يزال وضع تركيا معلقا.[38]

كان موضوع الطاقة يشكل حجر الزاوية لسياسات الاتحاد الأوروبي حيث يضعها حلف الناتو NATO في قمة أجندته السياسية كما صرح في عام 2014 الأمين العام للناتو راسموسن قائلاً: "أصبحت الطاقة قضية إستراتيجية حقيقية مع العديد من الآثار على الحلفاء والأمن"

كيف يمكن لتركيا أن تعيش وأن تدافع عن التضامن؛ بينما تعد دولة خارج الاتحاد الأوروبي؟ كيف يمكن تصور مفهوم الدفاع الجماعي إذا لم تكن أيديولوجيات الدول المشاركة تشترك في نفس التوجهات الدينية والسياسية والقيمية؟ ومع ذلك، سيكون من الضروري إيجاد حلّ وسط يسمح لتركيا التي لها دور إقليمي حاسم أن تؤدّي دورًا قياديًّا محوريا بوصفها مركزًا للأمن والطاقة.[39]

ويمكن لتركيا بصفتها عضوًا في حلف الناتو وجسرًا بين الغرب والشرق أن تؤدّي دورًا فعالًا في ضمان أمن الطاقة عبر أوروبا، حيث تقع هضبة الأناضول في قلب الجغرافيا السياسية للطاقة، التي يجري عبورها من الشرق إلى الغرب بواسطة خطوط أنابيب الغاز والنفط، تلك التي يجري تحويلها من الأراضي الروسية إلى أوروبا الغربية، وقد تؤثر الأزمات الإقليمية في سلامة وأمن هذه المسارات في العبور، كما اتضح من الهجمات الكردية على خط أنابيب BTC والحرب بين جورجيا وروسيا في عام 2008، إذ بلغت خسارة العائدات $300.000 في اليوم، إذ أثارت هذه الأحداث قلق الحكومة التركية لأسباب واضحة، فمن ناحية كونها دولة عبور كان من الضروري أن تضمن لشركات النفط والغاز قدرتها على إدارة وضمان النقل والعبور، ويتمثل طموحها في تأمين التدفقات من بحر قزوين، وإبرام معاهدة مع روسيا للحصول على حقوق عبور تبلغ مليون برميل في اليوم.[40]

ومن ناحية أخرى على تركيا ضمان أمن الطاقة الخاص بها؛ بسبب المطالب المتسارعة من السكان الذين يتزايدون بسرعة، حيث أنفقت 35 مليار دولار على واردات الغاز والنفط، بزيادة ٪70 عن الواردات في عام 2005، ويفسر هذا تحديات الطاقة الرئيسة للأمن القومي؛ لعدم كفاية الإنتاج المحلي للطاقة، مما يؤدي إلى الاعتماد الكبير على الطاقة الخارجية، والذي يضطر الدولة إلى استيراد ٪70من احتياجات من الغاز والنفط من روسيا وإيران.[41]

إنّ الموقع الجغرافي لتركيا يأتي على مفترق طرق آسيا الوسطى-الشرق الأوسط-أوروبا؛ أي بين البلدان المنتجة للنفط في الشرق والدول المستهلكة في الغرب، وهذا يعطيها دورًا استراتيجيًّا محوريًّا، ففي عامي 2006 و2007 جرى تشغيل خط أنابيب النفط باكو- تبيليسي- جيهان (BTC)، وخط أنابيب باكو-تبيليسي- أرضروم (BTE)، الذي يحمل موارد بحر قزوين إلى الأسواق الدولية، وهذا يجعل تركيا فاعلًا ضروريًّا لتنويع طرق الإمداد للاتحاد الأوروبي PEAN اليوم، ومشروع TANAP، الذي يربط تركيا من الشرق إلى الغرب بـ1.810كم، وهذا يمثل الجزء الأكثر أهمية في ممرّ غاز جنوب أوروبا. [42]

وفي ضوء التحالفات التي تتطور وإعادة تأليفها؛ تواجه تركيا عمومًا مشكلات عدة في وقت واحد في السياسات الاجتماعية والداخلية، محاولة تعزيز دورها المحوري في قضايا الأمن والطاقة الإقليمية، واستقطاب تحالفاتها من جهة مع روسيا التي تبحث عن شراكات اقتصادية جديدة بعيدًا عن الاتحاد الأوروبي، ومن جهة أخرى مع دول الاتحاد الأوروبي التي تتجه إلى موارد الشرق الأوسط ووسط آسيا؛ من أجل تقييد اعتمادها على طاقة روسيا، وغالبًا ما تُقدَّم تركيا على أنها الجديدة في محور الطاقة، لكنها قبل كل شيء هي بلد مستورد ومستهلك للهيدروكربوني الذي شهد نموًّا أساسيًّا للطلب على الطاقة الوطنية مدة عشر سنوات، ففي عام 2012 كانت البلد الرائد في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من حيث نمو الطاقة، والثاني في المستوى العالمي بعد الصين،وفقًا لتقرير عام من وكالة العمل الدولية للطاقة IEA عام 2012. [43]

إن إستراتيجية أمن الطاقة التي كشفت عنها المفوضية الأوروبية منذ 2014 في إطار مشروع اتحاد الطاقة تفسح المجال لمشروعات البنية التحتية الرئيسة للنقل أو تخزين الغاز بما في ذلك عدد لا يُحصَى من المشروعات لإنشاء أو توسيع محطاتLNG

وستشهد تركيا تضاعف استهلاك الطاقة خلال العقود القليلة القادمة تمامًا مثل استهلاك الكهرباء، بسبب وجود كمية محدودة من الطاقة الأحفورية على أراضيها، لذلك تستورد أكثر من 90٪ من إجمالي استهلاكها للهيدروكربونات، أما فيما يتعلق بالغاز فقد مثّل عام 2013 أول شكل للطاقة المستهلكة في تركيا، وذلك وفق النِّسَب المستوردة الآتية: 58٪ من روسيا و19٪ من إيران و9٪ من أذربيجان و9٪ من الجزائر و3٪ من نيجيريا و2٪ من الغاز الطبيعي المسال (LNG) من أصول مختلفة.

ولمواجهة هذه الاحتياجات المتنامية والزيادة في فاتورة الطاقة لديها؛ وُضِعت إستراتيجية الحكومة التركية بحلول عام 2023 وفق أربعة أهداف لضمان أمن الطاقة:

- أولًا: تنويع مصادر واردات الهيدروكربونات وطرق إمداداتها.
- ثانيًا: زيادة حصة الطاقات المتجددة، وتشمل الطاقة النووية في مزيج الطاقة.
- ثالثًا: تحقيق تقدّم كبير لتحسين كفاءة الطاقة لديها.

– رابعًا: الإسهام في أمن الطاقة من أوروبا بوصفه جزءًا من المفاوضات الخاصة بعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. [44]

ومن المفيد القول: إن تركيا أطلقت أوائل عام 2000 مشروع إصلاح رئيسي لتحديث قطاعها، وبخاصة ما يتعلق بتحرير وتنظيم سوق الغاز والكهرباء وتطوير البنية التحتية للنقل والتخزين، وفي 2 تموز (يوليو) 2014 قرر البنك الدولي منح 400 مليون دولار لتركيا لتطوير شبكاتها الحالية، وبناء البنى التحتية لتخزين الغاز، وهذا يدل على أهمية هذه البنى في ظل التغييرات الإقليمية المؤثرة في سياسة الطاقة والوضع الإقليمي الحالي الذي يزيد من التقارب بين جميع مشروعات خط الأنابيب إلى الأسواق الأوروبية إلى أراضيها، ووضع تركيا في قلب قضايا أمن الطاقة من ناحية الجغرافيا، وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط. [45]

تعتبر تركيا أكثر أمانا واستقرارا من دول أخرى كالعراق وسوريا ومع ذلك يمتد عدم الأمان إلى حدودها الشرق أوسطية بسبب الحرب في العراق وسوريا، وهو ما يشكل تهديدًا محتمًلا لأمن أراضيها، إذ تعد تركيا ثاني أكبر مستقبل للغاز الروسي بعد ألمانيا، وبحسب إدارة استخبارات الطاقة قد تصبح روسيا حليفًا مرغوبًا فيه، مع مشروع خط أنابيب ساوث ستريم12 لعبور المياه الإقليمية التركية، وبناء أول محطة للطاقة النووية في تركيا من قبل الشركة الروسية روساتوم، وزيادة في واردات الغاز الروسي بنسبة 9٪ في عام 2013. [46]

وفي السنوات الأخيرة تعززت الشراكة الإستراتيجية في قطاع الطاقة بين البلدين، وهو ما جاء في مقابلة مع الجريدة التركية الناطقة باللغة الإنكليزية حريت ديلينيوز 9 آب (أغسطس) 2014 حيث صرح وزير اقتصاد تركيا نهاد زيبيكسي قائلًا: "إن الوضع الحالي بين روسيا وأوكرانيا سوف يسمح للاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ولتركيا بتأكيد مصالحها الاقتصادية والتجارة من خلال تعزيز روابطها مع روسيا من خلال ساوث ستريم12، وهو خط أنابيب الغاز الذي اقترحته روسيا لتوصيل الغاز إليها وإلى الأسواق الأوروبية من خلال المياه الإقليمية التركية للبحر الأسود وأوروبا من الشرق من أجل الالتفاف حول الأراضي الأوكرانية"، وفي 13 نيسان (إبريل) 2002 جرى التوقيع على اتفاق تعاون في مجال الطاقة ومكافحة الإرهاب، وهو ما أضفى الطابع الرسمي على التحالف الإستراتيجي بين أذربيجان وجورجيا وتركيا، ومنذ ذلك الحين فإن الدول الثلاث تشكّل أركان ممرّ لبلدان جنوب أوروبا، وهو ما يعمق تعاونها الاقتصادي والطاقوي مع الدعم النشط من الولايات المتحدة ووكالات التمويل الدولية. [47]

ومع ذلك؛ فإنه رغم هذا الترابط القوي تستمر المنافسات بين تركيا وأذربيجان، في حين أن 1810 كم من الأنابيب التي تعبر الأراضي التركية تعطي تركيا وزنًا استراتيجيًّا بوصفها بلد عبور رئيسًا في الممرّ الجنوبي، وهذا من خلال الاستثمارات الضخمة للشركة الوطنية

الأذربيجانية سوكار في أسواق الطاقة التركية والجورجية واليونانية، وهو ما يجعل أذربيجان أحد المساهمين الرئيسيين في هذا الممرّ السياسي للغاية بين الغرب وأرمينيا إلى الغرب.[48]

في عام 2005 عبر جزء كبير من نفط قزوين الذي يُباع في الأسواق الدولية عبر روسيا من خلال هندسة أنابيب النفط الرئيسة المؤدية إلى ميناء نوفوروسيسك على البحر الأسود، ومشكلة هذا المنفذ هو أن مرور الناقلات العملاقة عبر مضيق البوسفور والدردنيل لا يمكن أن يتم إلا في النهار ويستغرق عدة ساعات، إضافة إلى ذلك تنطوي الزيادة في حركة ناقلات النفط عبر هذا المجرى المائي على مخاطر كبيرة على البيئة في حالة وقوع حادث، وتخشى تركيا من صناعة السياحة التي تركزت بشكل رئيس على ساحل بحر إيجة، ولهذه الأسباب فضّلت مشروع خط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان (BTC) الذي ينتهي مباشرة على البحر الأبيض المتوسط، وقد دعمت هذا المسار حكومة الولايات المتحدة لتُجنِّب إيران، وتحدّ من النفوذ الروسي في المنطقة.[49]

وقد واصلت روسيا في تحقيق مشروع خط أنابيب ساوث ستريم بسبب قواعد تفكيك الملكية للاتحاد الأوروبي، في حين أعلنت عن عزمها أن تستبدل به مشروعًا آخر في 1 كانون الأول (ديسمبر) 2014 عندما التقى الرئيس فلاديمير بوتين نظيره التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة في المؤتمر الصحفي، الذي قال فيه بوتين: "إنهم يلغون مشروع ساوث ستريم لأن موقف المفوضية الأوروبية غير مواتٍ، وأنهم لا يستطيعون الاستمرار في المشروع ما لم يحصلوا على إذن من بلغاريا، كما أعلن أن روسيا ستقوم بإنشاء خط أنابيب جديد لنقل الغاز الطبيعي الروسي مباشرة إلى تركيا عبر البحر الأسود"، وفي اليوم نفسه أعلن أليكسي ميلر الرئيس التنفيذي لشركة غازبروم، أن الشركة وقعت مذكرة تفاهم مع بوتاش لبناء خط أنابيب جديد بطاقة سنوية تبلغ 63 مليار متر مكعب، وستشتري تركيا 14 مليار متر مكعب منها.[50]

ولما كان خط الأنابيب الجديد الذي يطلق عليه التيار التركي، كان يقصد به التوقف عند الحدود اليونانية لتركيا التي لا تلتزم بقواعد حزمة الطاقة الثالثة للاتحاد الأوروبي بوصفها دولة غير عضو، فلن تواجه روسيا المشكلات التي واجهتها في تحقيق خط أنابيب ساوث ستريم، ومع ذلك أوقفت روسيا المحادثات بشأن التيار التركي في أعقاب أزمة إسقاط تركيا طائرة روسية في تشرين الثاني(نوفمبر) 2015، وفي الشهر التالي تخلت تركيا رسميًّا عن المشروع، ومع ذلك بعد أن اعتذر أردوغان لبوتين عن إطلاق النار على الطائرة الروسية في جزيران (يونيو) 2016 صرّح المتحدث باسم شركة غازبروم سيرغي كوبريانوف بأن الشركة كانت منفتحة على المحادثات الخاصة بإعادة إحياء التيار التركي، وفي هذا الصدد قد يؤدي تطبيع العلاقات الروسية التركية إلى خلق فرص لإحياء المشروع في المستقبل.[51]

ومن هنا يمكن اعتبار هذه الفترة ناجحة لتركيا وأذربيجان وأوروبا، حيث يجري إنشاء شركة SGC على الرغم من أن خط الأنابيب لا يشكّل سوى جزء من ممرّ الطاقة الأصلي بين الشرق والغرب، فإن مستقبل تحقيق تركيا للهدف الذي سعت إليه لفترة طويلة لتصبح

مركزًا للطاقة، سيبقى معتمدا على مستقبل العلاقات التركية الروسية ومستقبل التيار التركي في السنوات القادمة. [52]

وفي هذا السياق، يبدو أن تركيا حقّقت نجاحًا كبيرًا على الأقل مثل روسيا؛ نتيجة للأدوار الجيوسياسية التي أدّتها في بحر قزوين، وتمتلك بتروليوم وهي شركة النفط المملوكة للدولة التركية 6.53 ٪ من أسهم شركة بي.تي.سي و19 ٪من خط أنابيب الغاز الطبيعي في جنوب القوقاز، وفي مشروعات التنقيب وصلت أسهم بترويوم التركية مع بعض الإضافات إلى 6.75 ٪ (6.53 مليون برميل من النفط) في مشروع أزيري-شيراك-جونشلي، و19 ٪ (1.42 مليار متر مكعب من الغاز، و2.7 مليون برميل من الكونسنتات) في مشروع شاه دنيز.

وفي هدي ما تقدّم، تحسّنت علاقات تركيا بشكل كبير،وبخاصة مع أذربيجان بسبب التعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي الرفيع المستوى الذي استمر منذ عام 2010، حيث جرى التوقيع على الاتفاقية الحكومية الدولية لتصدير الغاز من شاه دنيز للمرحلة الثانية عبر تركيا TANAP في تشرين الأول (أكتوبر)2011 مما يسمح لصادرات الغاز الأذربيجانية الأولى إلى أوروبا خارج تركيا، ومن المتوقع أن تكتمل TANAP التي ستعزز رغبة تركيا لتصبح مركزًا إقليميًّا للطاقة في 2018. [53]

يمكن القول إن تركيا أدركت توقعاتها المبكرة في الحفاظ على روابطها التاريخية والثقافية وتعزيزها مع هذه الدول التركية المستقلّة حديثًا في حوض بحر قزوين، وكما أشار Tansısever أظهرت تركيا أداء ناجحًا في إقامة التعاون مع الدول المطلة على بحر قزوين على الرغم من قيود أنقرة في قدراتها. [54]

الخريطة رقم2: توضح وضع تركيا في قلب قضايا الطاقة [55]

سادسًا: مصالح الطاقة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في بحر قزوين

أدرك الأوروبيون منذ فترة طويلة أن تركيا بحكم موقعها الإستراتيجي بين مناطق العرض والطلب على الطاقة يمكن أن تؤدّي دورًا محوريًّا في أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي، بحيث إن اعتماد الاتحاد الأوروبي على تركيا من شأنه أن يشكل محركًا مُهمًا لتعاونهما، ليس فقط في قطاع الطاقة؛ ولكن أيضًا بشكل أعمّ على المستوى السياسي، لذلك استثمر الاتحاد الأوروبي رأس المال السياسي الكبير في طاقتها كشراكة مع تركيا على الأقل منذ عام 2007، ووضعها في مركز أكثر طموحًا للطاقة الخارجية كمبادرة سياسية تتمثل في تطوير ممرّ الغاز الجنوبي: شبكة خطوط الأنابيب (SGC)، وصُمِّمSGC لتشغيل غاز حوض قزوين الثري إلى الاتحاد الأوروبي وعبور الأراضي التركية، وتجاوز الأراضي الروسية، ومن هنا فإن SGC لديه القدرة على استيعاب خطوط أنابيب إضافية ممتدة من الشرق الأوسط.[56]

وعلى غرار الاتحاد الأوروبي، تتمثل أحد أهداف تركيا الإستراتيجية في مجال الطاقة في زيادة تنويع مصادر الطاقة من أجل تقليل الاعتماد على عدد من المصادر وخفض الأسعار وضمان العرض لتزايد الطلب الداخلي بطبيعة الحال بين السوق الأوروبية الضخمة وإمدادات وفيرة من جيرانها من الجهات الشمالية والشرقية والجنوبية، حيث تطمح تركيا أن تصبح جسر طاقة محوريًّا لا غنى عنه بين القارتين. تظهر استراتيجية تركيا للطاقة في إطار إعلان نيسان (إبريل) 2017 من قبل وزير الطاقة والموارد الطبيعية سابقا بيرات البيرق الذي رأى أن تركيا لا تزال ملتزمة بالعمل بوصفها جسرًا للطاقة، وهو الدور الذي يصب في مصلحتها في شكل رسوم العبور وغيرها من طاقة الإيرادات المتولدة، كما أن تركيا ثابتة الاستثمار في تطوير وصيانة الموانئ وخطوط الأنابيب والمشاركة النشطة في تسهيل تجارة الطاقة مع اللاعبين الإقليميين، مثل أذربيجان-إيران-العراق-وإقليم كردستان العراق حاليًّا، ويمر حوالي 3 مليون برميل من النفط الخام والمنتجات النفطية عبر مضيق البوسفور في تركيا على أساس يومي تصل إلى 3 ٪ من إمدادات العالم.[57]

مشروع ممر الغاز الجنوبي:

يهدف هذا المشروع إلى تصدير الموارد من آسيا الوسطى والشرق الأوسط إلى الأسواق الأوروبية عبر الأراضي التركية، ويتألف هذا الممرّ من عدة خطوط أنابيب الغاز: مشروع توسعة خط أنابيب جنوب القوقاز SCPX الذي يربط حقل شاه دنيز البحري، ويقع في مياه أذربيجان في بحر قزوين، ومحطة Sangachal على بعد بضعة كيلومترات من باكو في أذربيجان إلى الحدود التركية الجورجية الذي يربط خط أنابيب الغاز TANAP عبر الأناضول الحدود التركية الجورجية إلى الحدود اليونانية التركية، ويربط خط أنابيب TAP عبر البحر الأدرياتيكي الحدود اليونانية التركية بجنوب إيطاليا عبر ألبانيا مع قدرة 16 مليار متر مكعب، إذ ستزود TANAP تركيا بـ6مليارات متر مكعب بحلول عام 2018 وأوروبا بحوالي 10 مليارات متر مكعب بحلول عام 2019.[58]

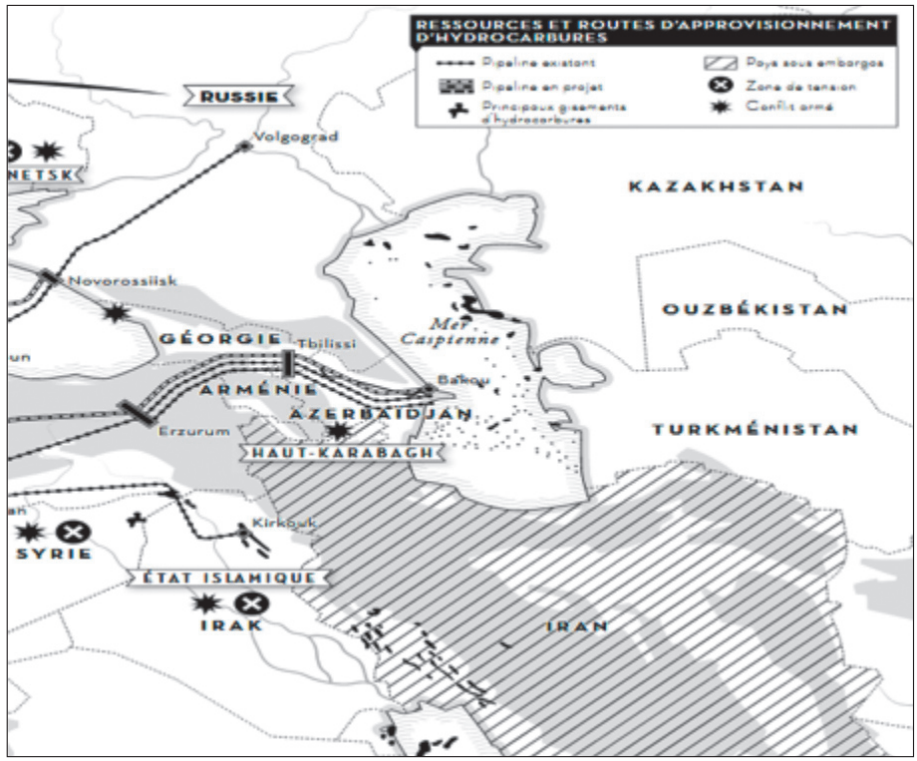

الخريطة رقم3: من بحر قزين إلى تركيا: تحديات ممرّ جنوب أوروبا:السلامة الإقليمية والطاقة [59]

وتستقبل تركيا الهيدروكربونات من روسيا عبر خط أنابيب الغاز بلو ستريم، ومن أذربيجان عبر خط أنابيب باكو ونفط جيهان عبر خط أنابيب الغاز الموازي لجنوب القوقاز، ومن العراق بشكل رئيس عبر كركوك وخطوط النفط الجديدة فيKRI، ومن إيران عبر تبريز، ومع ذلك؛ فإن طموحات تركيا تتجاوز الطاقة الحالية، وقدرة الإرسال كما هو واضح من الاستثمارات الكبيرة التي تهدف إلى تحقيق نفس جديد في خط أنابيب الأناضول TANAP للغاز بوصف ذلك جزءًا لا يتجزأ من شبكة أنابيب SGC . [60]

وقد بدأ خط الأنابيب onstruction في مارس 2015 ومن المقرر الانتهاء منه في عام 2020، وكان مقررا أن تقوم هذه الأنابيب في البداية بتوريد 10 مليارات متر مكعب سنويًا من الغاز إلى أوروبا و6 مليارات متر مكعب من الغاز لتركيا، لكن قدرتها ربما يمكن توسيعها في المراحل اللاحقة، وتصل إلى 24 مليار متر مكعب بحلول عام 2023، وفي النهاية إلى 31 مليار متر مكعب سنويًا بحلول عام 2026، ولاستيعاب جديد من الإمدادات من حوض بحر قزوين، وباختصار منذ إطلاق شبكة أنابيب SGC بوصفها مبادرة تصف الرواية الأوروبية تركيا بأنها شريك لا غنى عنه لأمن الطاقة في أوروبا، وجسر طبيعي يضمن دمج وتنويع إمدادات الهيدروكربون في عدة مبادرات ثنائية، ومن حيث المبدأ فإن التزام أنقرة بتطوير شبكة أنابيب SGC سيؤدي بشكل افتراضي إلى تكمل سرديات الطاقة الأوروبية، التي تساهم

في تقليل اعتماد القارة على الغاز الروسي، ومثل هذا التكامل والترابط المحتمل بين الاتحاد الأوروبي وتركيا على مر السنين يخلق فرصًا كبيرة للتعاون وزيادة التقارب في المستقبل. [61]

إنّ شبكة أنابيب SGC صُمِّمت لخلق ترابط أكبر بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في قطاع الطاقة مع وجود تأثير متوقع على النظام العام للحكومة والعلاقات السياسية، ومع ذلك أثّر الاختلاف السياسي اللاحق بين الجانبين في سياسات الطاقة المتبادلة، إذ غيرت بشدة طبيعة SGC نفسها في الخطط الأصلية للمفوضية الأوروبية التي كانت من المتوقع أن تنتج عن SGC تكامل أنظمة خطوط الأنابيب المتعددة التي من شأنها أن تنقل الغاز، لا من مورد واحد، ولكن بما في ذلك أذربيجان وإيران والعراق وإقليم كردستان العراق وغيرها من إمكانات المصدّرين حتى من الشرق الأوسط، ومع ذلك جرى تعديل مسار شبكة خط الأنابيب في عدة مناسبات منذ 2007 لأسباب سياسية واقتصادية وتجارية، غير أن الأطراف المعنية لم توجه أبدًا شكوكًا رسمية حول دور تركيا بوصفها بلد العبور الرئيس للموارد الهيدروكربونية الإقليمية. [62]

ومن ناحية أخرى على تركيا ضمان أمن الطاقة الخاص بها بسبب المطالب المتسارعة من السكان الذين يتزايدون بسرعة حيث أنفقت 35 مليار دولار على واردات الغاز والنفط بزيادة 70 ٪ عن الواردات في عام 2005

ومن المنظور الأوكراني تُعَدّ شبكة أنابيب SGC عنصرًا رئيسًا في العلاقات الإستراتيجية للبلاد مع الاتحاد الأوروبي، حيث تمثل أولوية سياسية وحالة اختبار أساسية للتعاون في مجال الطاقة بين بروكسل وأنقرة، كما أكد دور تركيا مرارًا مسؤولون على مستوى عال، وكان من المتوقع في البداية أن يعزّز الممرّ موقف البلد في عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وبشكل أعمّ اندماجه في النظام السياسي والاقتصادي الأوروبي في أوائل عام 2000، وهو العنصر التمكيني الرئيس لـ SGC ومشروع Nabucco، وهو 3825 كمخطط أنابيب طويل يقطع أراضي تركيا من الشرق إلى الغرب من أجل نقل 31 مليار متر مكعب من غاز بحر قزوين إلى دول جنوب شرق ووسط أوروبا. [63]

وعلى العكس من ذلك فإن روسيا لن تحاول فقط إبطاء السرعة وتنفيذ تلك المشروعات التي تتجاوز أراضيها، بل تهدف أيضًا إلى السيطرة عليها من خلال تعزيز الجنوب ومبادرات الشمال مثل إيران-أرمينيا-جورجيا- وخط أنابيب الغاز الروسي من أجل نقل الغاز الإيراني عبر أرمينيا، علاوة على ذلك؛ أقامت روسيا تعاونًا وثيقًا في مجال الطاقة مع إقليم كردستان العراق، الذي يتضمن استثمارات محتملة في خط أنابيب الغاز الطبيعي من إقليم كردستان العراق إلى تركيا وأوروبا. [64]

وباختصار؛ إنّ التعاون في مجال الطاقة في منطقة بحر قزوين بين الاتحاد الأوروبي وتركيا يحمل فرصًا وتحديات على حد سواء، أما الفرص فتشمل تنويعًا إضافيًّا في مصادر الغاز والطرق الأوروبية والمستهلكين الأتراك، وزيادة العوائد الاقتصادية لبلدان المرور والموردين، وكذلك الإسهام في التكامل المتزايد لأنقرة مع الاتحاد الأوروبي، كما يفترض سيناريو التعاون

أيضًا أن سياسة الطاقة في تركيا تجاه الاتحاد الأوروبي لن تكون معادية لموردي الطاقة، ولا تزال تركيا ملتزمة بالعمل في كونها جسر الطاقة نحو جيرانها من الدول الغنية، التي من شأنها أن تستفيد في شكل رسوم العبور وغيرها من الإيرادات ذات الصلة، وهذا الالتزام يظهر بشكل أفضل تسهيل تجارة الطاقة.[65]

خلاصة واستنتاجات:

مما سبق يتضح أن تركيا ضمن إستراتجيتها للأمن الطاقوي تستخدم الخريطة الثقافية باسم التراث التركي في جانبي بحر قزوين، وإلى جانب دورها الرئيس تقدّم للدول الإسلامية المجاورة وحتى البعيدة نموذجًا للتنمية، بينما يبدو أن دور أوروبا محدود من خلال شركاتها النفطية، وهذا -على الرغم من نشاطها الشديد وحضورها- يعود إلى المخاطر الاقتصادية التي تواجه الاتحاد الأوروبي في المنطقة ضمن التنافس الإقليمي الشديد، ومن هنا توصلنا إلى النتائج الآتية:

– شكل مفهوم أمن الطاقة أهمية على المستوى الداخلي للدول وعلى المستوى العالمي، بحيث أصبح المفهوم يتعدى إطار تحقيق مصالح الدول الكبرى المستوردة للطاقة والمستهلكة لها، ليشمل مصالح واهتمامات الدول المنتجة للنفط والمصدرة له، وهو ما تبرزه دول منطقة بحر قزوين ودول الاتحاد الأوروبي.

– يُعَدّ بحر قزوين من المناطق الأساسية المنتجة لمصادر الطاقة في العالم، والذي يشكل مجالًا حيويًّا للتنافس الإقليمي، ومن هنا له أهمية سياسية أكثر من الأهمية النفطية.

– الوضع الجيوسياسي لدول المنطقة المنتجة ينطوي على تحدّ جماعي متفاوت يخضع لقاعدة التحالفات والانقسامات.

– يعتمد الاتحاد الأوروبي في سياساته الطاقوية في بحر قزوين على سياسة خارجية متماسكة وموجّهة نحو أمن الطاقة الذي يراه الاتحاد الأوروبي.

– تُعَدّ تركيا بلد العبور الرئيس، وأحد اللاعبين الإستراتيجيين في بحر قزوين، وهو مرصد متميز لتحليل تأثير الأزمات الجيوسياسية الحالية في أوروبا الشرقية والشرق الأوسط حول أمن الطاقة في المنطقة.

– استطاعت تركيا تحقيق نجاح كبير من خلال دورها اللوجيستي في أمن طاقة الاتحاد الأوروبي، وهو ما يؤكده مشروع الممرّ الجنوبي مشروع المصلحة المشتركة لتصبح تركيا جسر طاقة لا غنى عنه بين القارتين، وهو ما حمله تصريح وزير الطاقة التركي في 2017.

– التعاون في مجال الطاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في منطقة بحر قزوين حمل للطرفين مكاسب إضافية من مصادر الغاز والنفط وزيادة العوائد الاقتصادية، وهذا يزيد من فرص التقارب بينهما، وفي الوقت نفسه مواجهة كل التحديات والرهانات التي ينطوي عليها التنافس في المنطقة.

الهوامش والمصادر:

1. خديجة عرفة محمد. أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية. ط1 (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. 2014). ص13.
2. المرجع نفسه. ص62.
3. المرجع نفسه. ص64.
4. Volkan.S Ediger& Duygu Durmaz, "The new Geopolitical game In the Caspian region: Azerbaijan,Turkey energy relations, Turkish policy quarterly, Vol 15, Num .02, (Summer 2016), P 131- 149
5. أحمد ملي. "التنافس الدولي على حوض قزوين". مجلة الجيش. العدد 89. جويلية 2014. اطلعتُ عليه يوم 2018-06-26. انظر الموقع:
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AA %D9 %91 %D9 %86 %D8 %A7 %D9 %81 %D8 %B3- %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %AF %D9 %91 %D9 %88 %D9 %84 %D9 %8A- %D8 %B9 %D9 %84 %D9 %89- %D8 %AD %D9 %88 %D8 %B6- %D9 %82 %D8 %B2 %D9 %88 %D9 %8A %D9 %86
6. Artashes Pkhrikyan, "Geopolitics of the caspian oil", 2002, Site visited on : 2018/07/26, see website:
http://www.bvahan.com/armenianway/aw/Pkhrikian_Artashes/index.html
7. أحمد ملي. مرجع سابق.
8. موقع الوثائق الفرنسية. انظر الموقع:
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/mer-caspienne/carte-mer-caspienne.shtml
9. ---, "Geopolitics in the Caspian Sea",Levick Risk and Business strategy, 13 july 2016/06/2018, Site visited on 25, see website:
http://levick.com/blog/risk/geopolitics-caspian-sea/
10. أحمد ملي. مرجع سابق.
11. ---, "Une mer enclave: géostratégie et transport",ladocumentationfrancaise,03 aout 2005/07/2018, Site visited on 25, see website:
http://www.ladocumentationfrancaise.fr/dossiers/d000091-mer-caspienne-enjeux-petroliers/une-mer-enclavee-geostrategie-et-transport
12. ---, "Les rivalités autour du pétrole de la mer Caspienne: une menace pour la sécurité européenne Contexte géopolitique", Voltairenet, 08 juillet 1999, Site visited on 25/07/2018, see website:
http://www.voltairenet.org/article8538.html
13. Ibid.
14. Ibid.
15. Delawer Ala'Aldeenand others,"Eu and Turkish energy interests in the Capian and Middle East region",Feuture online paper, No 13, (February 2018),P 11.
16. Idem.
17. ---, "Les rivalités autour du pétrole de la mer Caspienne", op.cit.

18. أحمد ملي، مرجع سابق.
19. ---,"Les rivalités autour du pétrole de la mer Caspienne", op.cit.
20. Ibid.
21. Ibid.
22. Ibid.
23. Marc-Antoine Eyl-Mazzeg, "L'a pprovisionnement du corridor gazier sud: les ambition politiques a l'epreuve des realites du terrain", Sciences Po,(Paris:CERI :CNRS, 2014), P 02, see website
https://www.connaissancedesenergies.org/sites/default/files/pdf-pt-vue/approvisionnement-du-corridor-gazier-sud.pdf
24. Ibid.
25. Ibid.
26. Noémie Rebiére, "de la caspienne à la Turquie: les enjeux du corridor gazier sud-européen", Herodote, n0 155, (4 tremestre 2014), p 80- 82.
27. Catherine Locatelli, "Russie caspienne: lénjeu de la diversification gaziére de l'UE", Revue D'etudes Comparatives Est-Ouest, vol. 41, n°03, (2010),p 71-89.
28. Ibid, P 82.
29. Ibid, P 83.
30. Ibid, P 84.
31. Idem.
32. Ibid, P 85.
33. Olivier Petitjeam, "de la mer caspienne à la mé diterranée: un projet de gazoduc géant symbolize les reniements de l'Europe", Observatoire des multinationals,18 :mars 2016, see website
https://gazdeschistesprovence.wordpress.com/2016/03/22/-de-la-mer-caspienne-a-la-mediterranee-un-projet-de-gazoduc-geant-symbolise-les-reniements-de-leurope/
34. Ibid.
35. أحمد ملي، مرجع سابق.
36. المرجع نفسه.
37. المرجع نفسه.
38. Olivier Petitjeam,op.cit.
39. Ibid.
40. Ibid.
41. Ibid.
42. Noémie Rebiére,op.cit, P 84.
43. Ibid,P 85.
44. Idem.
45. Ibid,P 88.
46. Idem.
47. Ibid, P 89.

48. Ibid, P 90.
49. Ibid, P 91.
50. Volkan.S Ediger & duygu Durmaz, op.cit.
51. Ibid.
52. Ibid.
53. Ibid.
54. Ibid.
55. Herodote_155_BAT.indd 86, see website:
http://www.herodote.org/IMG/pdf/Rebiere.pdf
56. Olivier Petitjeam, op.cit.
57. Ibid.
58. Noémie Rebiére, op.cit, P 81.
59. Herodote_155_BAT.indd 87, see website:
http://www.herodote.org/IMG/pdf/Rebiere.pdf
60. Delawer Ala'Aldeen,Kamaran Palami and others, op.cit, P 02.
61. Ibid, P 03.
62. Idem.
63. Ibid, P 04.
64. Ibid, P 04, 05.
65. 17-Delawer Ala'Aldeen,Kamaran Palami and others,op.cit, P 16.